كما جرى عليه الخلفا ولانها اكد من الاشهاد فلا تثبت بكتاب
لانها ان تخبر بغير قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا واسئل يكتب مولية اما ما كان او قاضيا فهو اعم واولى من قوله
ليكتب الامام له كتابا بالتولية ونحوها يحتاج اليه في الحكم المذكور لانه
صلى الله عليه وسلم كتب لعمرو بن حزم لما بعثه الى اليمن رواه ابو
داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها وان يبحث القاضي
عن حال عدلي المحل وعدوله قبل دخوله ان تيسر والا فحين
يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهما وتعبيري بالمحل هنا وفيما ياتي اعم
من تعبيره بالبلد وان يبطل وعليه عامة شيوخ المذهب صيحة
وان عسر دخل يوم خميس ويوم سئلت وقولي لخمس مضت مرد
زيادتي ونقله في الروضة عن الاصحاب وان يرتب وسط المحل
بفتح السين على الاشهر ليسمعا وفي اهله في الغرب منه وان يبطرا اولا
في اهل الحضر لانه عذاب ثم اقرعهم حتى فعل به مقتضاه فان كان
الحق حدا اقامه عليه واطلقه او تعزيرا او رأى اطلاقه فعل او مالا
امر وباداية فان لم يؤد ولم يثبت اعساره ادام حبسه والا نودي
عليه لاحمال خصم اخر فان لم يحضر احد اطلق وتعبيري بما ذكر اعم
مما عبر به ومن قال المحل بالجلس فعلى خصمه حجة فان لم تقم اعذر
للمحبوس بيمينه فان كان خصمه غائبا كتب اليه ليحضر هو او وكيله
عاجلا فان لم يفعل حلف واطلق لكن يحسن ان يوخذ منه كفيل
ثم بعد فراغه من المحبوسين ينظر في اوصيا بان يحضرهم اليه ممن
ابتغى وصايته بحث عنها هل ثبتت بينة او لا وعن حاله وثقة فيه
فيما ثم وجد عدلا قويا فيها اقره او فاسقا او شك في عدالته
ولم يعدله الحاكم الاول اخذ المال منه او عدلا ضعيفا لكثرة المال
والسبب احد عضدة مجتهد ينعوي به ثم ينظر في امنا القاضي للصغير
على المحاجير ويفرقة الوصايا ثم في الوقف القائم والمال الضائع والنظر
ثم يعقد كاتب للحاجة اليه ولان القاضي لا يفرغ للكتابة غالبا
عدة في الشهادة لتوهن خيانته ذكرا حرا هاما من زيادتي غالبا

بكتابة محضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم صحة ما يكتبه من قضاه
شرطا فيها والمحضر بفتح الميم ما كتبت فيه ما جرى للقاضي الحاكم بين
في المجلس فان زاد عليه الحكم او تنفيذه سمي سجلا وقد يطلقان على
ما كتب فقيها بما زاد على ما يشترط في احكام الكتابة ليلا يوتى من
قبل الجهل عليها عن الطمع ليلا يسمى رشوة وهو من زيادتي وادر
عقل ليلا يجتزع جيد خط ليلا يقع الغلط والاشتباه حاسبا فصيحا
بذكاء فيهما وان يتخذ مترجمين للحاجة اليهما في تعريف كلام من
لا يعرف القاضي لغته من خصم او شاهد اما تعريف كلام القاضي
الذي لا يعرف الخصم والشاهد لغته فلا يشترط فيه العدد
لانه اخبار محض وان يتخذ فاضل اصم مسمعين للحاجة اليهما
اما اسماع الخصم الاصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط
فيه العدد لما مر وشرط كل من المترجمين والمسمعين ان يكونا اهلي
شهادة فيشترط اسلامهما بلفظها فيقول كل منهما اشهد انه
يقول كذا او يشترط اثنتا نهما حتى لا يقبل ذلك من الوالد
والولد ان نقص حفظهما وجرى من المترجمين والمسمعين في المال
او في حفه رجل وامراتان وفي غيره رجلان وتعبيري بما ذكر اعم
مما عبر به في المترجم بالعدالة والحرية والعدد وفي المسمع
بالعدد ولا يضر هما الغم لان الترجمة والاسماع تفسير ونقل
للفظ لا يحتاج الى معاينة بخلاف الشهادة وهذا اولى من زيادتي
في المسمعين وان يتخذ القاضي مزكيين لما مر وسيات شرطهما
اخر الباب ويحارس من اذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده اذ الم
يطلب اجرة او زاد من بيت المال وان يتخذ درة بكسر الميملة
للتاديب وسجنا اداحق ولعقوبة هو اعم من قوله وليعزر
كما اتخذها عمر رضي الله عنه ومجلسا رفيقا به وبغيره بان يكون
واسعا للجلوس بفضاء الحاضرون ظاهرا ليعرفه كل من
يراه لا يقاعا بالحال كان يجلس بالشتا بكن وفي الصيف في
صفار كان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له وسادة وكره سجوده

Copyright © King Saud University